الأمم المتحدة
A/RES/73/2
الجمعية العامة
Distr.: General
17 October 2018

الدورة الثالثة والسبعون
البند ١١٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/73/L.2)]

٢/٧٣ - الإعلان السياسي المنبثق عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المُعْدية ومكافحتها

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان السياسي التالي الذي أقره اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المُعْدية ومكافحتها في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨:

الإعلان السياسي المنبثق عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المُعْدية ومكافحتها

لقد حان وقت العمل: فلنحث الخطى في التصدي للأمراض غير المُعْدية من أجل صحة ورفاه هذا الجيل وأجيال المستقبل

نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول والحكومات، المجتمعين في الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لإجراء استعراض شامل للتحديات المطروحة والفرص المتاحة في تنفيذ التزاماتنا القائمة في مجالي الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتعزيز الصحة العقلية، باعتبارها تحديا كبيراً يعترض صحة ورفاه شعوبنا، كما يعترض التنمية المستدامة،

191018 181018 18-16893 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - نؤكد من جديد وبقوة التزامنا السياسي بحث الخطى في تنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠١١ والوثيقة الختامية لعام ٢٠١٤ الصادرين عن اجتماعي الجمعية العامة الرفيعي المستوى السابقين المعنيين بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها[(١)]، واللذين لا يزالان يلهمان عملنا ويحفزان جهودنا، كما نؤكد التزامنا، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(٢)]، بخفض معدل الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال الوقاية والعلاج والنهوض بالصحة العقلية والرفاه، بمعالجة مصادر الخطر والعوامل المحددة للصحة؛

٢ - نؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(٣)]؛

٣ - نؤكد من جديد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، دون تمييز من أي نوع، ونسلّم بأن الصحة شرط لازم للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعها، ونتيجة من نتائجها، ومؤشر من مؤشراتها؛

٤ - نعترف بأن العمل الرامي إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها غير كاف، وأن مستوى ما أُحرز من تقدم وبُذل من استثمار حتى الآن غير كاف لتحقيق الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة، وأن العالم لم يف بعد بوعد أن ينفذ، على جميع المستويات، تدابير للحد من خطر الوفاة المبكرة والإعاقة الناتجتين عن الأمراض غير المعدية؛

٥ - نعترف بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان في تنفيذ الالتزامات التي أعلنتها في عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٤ للوقاية من الأمراض غير المعدية الأربعة الرئيسية، وهي أمراض القلب والأوعية الدموية وداء السكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، عن طريق الحد من عوامل الخطر الرئيسية الشائعة، وهي استعمال التبغ والتعاطي الضار للكحول والأنظمة الغذائية غير الصحية والخمول البدني، وعن طريق معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأساسية التي تدخل في محددات الأمراض غير المعدية، إضافة إلى الأثر الناجم عن العوامل الاقتصادية والتجارية وعوامل السوق، وكذلك عن طريق تحسين إدارة الأمراض لخفض معدلات الاعتلال والإعاقة والوفاة؛

٦ - نعترف بأن بلداناً شتى لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ التزاماتها، ولا نزال نشعر ببالغ القلق من أن عبء الأمراض غير المعدية يتزايد بإفراط في البلدان النامية، ومن أن ١٥ مليون شخص ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٦٩ سنة يموتون كل عام من الأمراض غير المعدية، وأن ٨٦ في المائة من هذه الوفيات المبكرة تحدث في البلدان النامية؛

٧ - نعرب عن بالغ القلق من أن التكلفة البشرية والاقتصادية الهائلة للأمراض غير المعدية تسهم في انتشار الفقر والفوارق، وتهدد الشعوب في صحتها والبلدان في تنميتها، مكبدة البلدان النامية على مدى الخمس عشرة سنة المقبلة أكثر من ٧ تريليونات من دولارات الولايات المتحدة؛

---

(١) القرار ٢/٦٦، المرفق، والقرار ٣٠٠/٦٨.

(٢) القرار ١/٧٠.

(٣) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

٨ - نرحب بإعلان الجمعية العامة الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقدا للأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، ونشجع على تنفيذ هذه المبادرة؛

٩ - نرحب بعقد المؤتمر العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، الذي استضافته حكومات الاتحاد الروسي وأوروغواي وفنلندا، ومنظمة الصحة العالمية، من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في مونتيفيديو، كما نرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة ''خارطة طريق مونتيفيديو ٢٠١٨-٢٠٣٠ بشأن الأمراض غير المعدية باعتبارها من أولويات التنمية المستدامة'' والتي تدخل ضمن العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى الثالث، ونشير إلى قرار جمعية الصحة العالمية ٧١-٢ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٨[٤]؛

١٠ - نرحب بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المستقلة المعنية بالأمراض غير المعدية، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، المعنون ''لقد حان وقت العمل''، ونحيط علما بالتوصيات الواردة فيه؛

١١ - نعترف بأن الاضطرابات العقلية والحالات الأخرى من الصحة العقلية، إضافة إلى الاضطرابات العصبية، تسهم في العبء العالمي من الأمراض غير المعدية، وأن المصابين بالاضطرابات العقلية والحالات الأخرى من الصحة العقلية يمكن أن يواجهوا الوصم والتمييز، وهم أكثر عرضة لانتهاك حقوق الإنسان الواجبة لهم والتعدي عليها، كما أنهم معرضون أكثر للإصابة بأمراض أخرى غير معدية، ومن ثم ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات في صفوفهم، كما نعترف بأن الاكتئاب وحده يصيب ٣٠٠ مليون شخص على الصعيد العالمي، وهو السبب الرئيسي للإعاقة في جميع أنحاء العالم؛

١٢ - نعترف بما للأمراض غير المعدية من أثر كبير على الأطفال، الأمر الذي يدعو إلى قلق شديد، ولا سيما بالنظر إلى ارتفاع مستويات البدانة لدى الأطفال، ونعترف بأن الأطفال الذين تتاح لهم فرصة النمو والتطور في بيئة سليمة تستجيب لاحتياجاتهم، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، وتنمي فيهم وتعزز لديهم، منذ سن مبكرة، أنماط السلوك وأساليب الحياة الصحية، بما في ذلك الاختيارات الغذائية الصحية والنشاط البدني المنتظم، وتشجع على الاحتفاظ بالوزن الصحي، يمكن أن يقلصوا إلى حد بعيد من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية عندما يكبرون؛

١٣ - نعترف بما للأمراض غير المعدية من أثر على كبار السن، الأمر الذي يدعو إلى قلق شديد بالنظر إلى تزايد نسبة كبار السن، ونعترف بأن كبار السن تزيد احتمالات إصابتهم بأمراض غير معدية متعددة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً للنظم الصحية؛

١٤ - نعترف بأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها أمر بالغ الأهمية من أجل فهم ومعالجة المخاطر الصحية واحتياجات النساء والرجال من جميع الأعمار، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثير الأمراض غير المعدية على المرأة في جميع الظروف؛

١٥ - نؤكد من جديد دور الحكومات الرئيسي ومسؤوليتها على جميع المستويات في التصدي للتحدي الذي تطرحه الأمراض غير المعدية من خلال تطوير ما يكفي من إجراءات الاستجابة الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية من هذه الأمراض ومكافحتها، وتعزيز وحماية حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، ونشدد على أهمية الأخذ بنهج العمل على صعيد الحكومة ككل

(٤) انظر وثيقة منظمة الصحة العالمية WHA71/2018/REC/1.

وعلى صعيد المجتمع ككل، إلى جانب الأخذ بنُهج تدمج الجانب الصحي في جميع السياسات، وبنهج قائمة على الإنصاف، وبنهج تُعنى بمسار الحياة كله؛

١٦ - نعترف بأن جهات أخرى صاحبة المصلحة تتقاسم أيضا المسؤولية ويمكن أن تساهم في تهيئة بيئة مواتية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ونسلم بالحاجة إلى الجمع بين المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تعبئة جميع الموارد المتاحة لدى الجانبين، حسب الاقتضاء، لتنفيذ خطط الاستجابة الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

لذلك، نلتزم بتكثيف جهودنا والمضي في تنفيذ الإجراءات التالية:

١٧ - تعزيز التزامنا، بصفتنا رؤساء الدول والحكومات، بتوفير القيادة الاستراتيجية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها عن طريق تشجيع المزيد من الاتساق والانسجام في السياسات من خلال الأخذ بنهج العمل على صعيد الحكومة ككل وبنهج يدمج الجانب الصحي في جميع السياسات، ومن خلال إشراك أصحاب المصلحة في أسلوب ملائم من العمل والاستجابة على صعيد المجتمع ككل يتسم بالجرأة ويكون منسقاً وشاملاً ومتكاملاً؛

١٨ - التوسع في تنفيذ الالتزامات التي أُعلنت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من خلال تدابير وطنية طموحة متعددة القطاعات، مسهمين بذلك في التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال بذل جهود الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتعزيز الصحة العقلية والرفاه طيلة مسار الحياة؛

١٩ - القيام، كل حسب أولوياته القطرية، بتنفيذ مجموعة من التدخلات والممارسات الجيدة الميسرة والقائمة على أدلة والفعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك تلك التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، على أن تكون تلك التدخلات والممارسات صالحة للتعميم على مختلف شرائح السكان بغية تحسين الحالة الصحية، وتوفير العلاج للمصابين بالأمراض غير المعدية، وحماية الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بها، مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات من يوجدون في حالات هشاشة؛

٢٠ - التوسع في تنفيذ الالتزامات التي أُعلنت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ للحد من استعمال التبغ والتعاطي الضار للكحول والأنظمة الغذائية غير الصحية والخمول البدني، مع لزوم أن تراعى، حسب الاقتضاء، التدخلات التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها[٥]، تمشيا مع الأولويات والأهداف الوطنية؛

٢١ - تعزيز وتنفيذ تدابير سياساتية وتشريعية وتنظيمية، بما في ذلك التدابير المالية، حسب الاقتضاء، بهدف التقليل إلى أدنى حد من أثر عوامل الخطر الرئيسية للإصابة بالأمراض غير المعدية، وتعزيز النظم الغذائية وأنماط الحياة الصحية؛

(٥) من أمثلة ذلك خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠، وخطة العمل الشاملة الخاصة بالصحة النفسية ٢٠١٣-٢٠٢٠، والاستراتيجية وخطة العمل العالميتان المتعلقتان بالشيخوخة والصحة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وخطة العمل العالمية المتعلقة بالنشاط البدني ٢٠١٨-٢٠٣٠، والاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة، والاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، إلى جانب اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

٢٢ - التعجيل بتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ[٦] من جانب الدول الأطراف فيها، مع مواصلة تنفيذ تدابير مكافحة التبغ دون أي تدخل من قطاع صناعة التبغ، وتشجيع البلدان الأخرى على النظر في أن تصبح أطرافا في الاتفاقية؛

٢٣ - تنفيذ تدخلات فعالة من حيث التكلفة وقائمة على الأدلة لوقف تزايد أعداد ذوي الوزن الزائد والبدانة، لا سيما بدانة الأطفال، مع مراعاة توصيات منظمة الصحة العالمية والأولويات الوطنية؛

٢٤ - القيام، حسب الاقتضاء، بإعداد ملف وطني للاستثمار في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من أجل التوعية بالعبء الملقى على الصحة العامة الوطنية بسبب الأمراض غير المعدية وأوجه التفاوت في المجال الصحي، وبالعلاقة القائمة بين الأمراض غير المعدية والفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعدد الأرواح التي يمكن إنقاذها، وبالعائد الممكن تحقيقه من هذا الاستثمار؛

٢٥ - إنشاء أو تعزيز الآليات الوطنية للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، حسب الاقتضاء، لتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من أجل بلوغ الأهداف الوطنية؛

٢٦ - تبادل المعلومات مع الشركاء العالميين والإقليميين بشأن الخبرات المكتسبة، بما في ذلك أوجه النجاح والتحديات المتصلة بتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها ولتعزيز الصحة، من أجل المضي قدما في تعزيز المعارف العالمية وتوسيع قاعدة الأدلة بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بما في ذلك ما يتعلق بالأدوية التقليدية، للمساهمة في توجيه ما يُتخذ من إجراءات؛

٢٧ - الاستثمار في البحوث، بما في ذلك البحوث المتعلقة بتدابير الصحة العامة، الرامية إلى تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض ودور قطاع الصحة في ذلك، وفي خيارات العلاج الجديدة للوقاية والعلاجات الفعالة من حيث التكلفة؛

٢٨ - اتخاذ التدابير اللازمة للاعتراف بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية مدى الحياة، ولاحترام الالتزامات في مجال حقوق الإنسان، وتلبية الاحتياجات الصحية الخاصة للأطفال والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الآخرين الذين هم أكثر عرضة للأمراض غير المعدية؛

٢٩ - اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تأهيل النظم الصحية لتلبية الاحتياجات التي تنشأ من تسارع شيخوخة السكان، بما في ذلك الحاجة إلى رعاية كبار السن عن طريق الوقاية والعلاج والمسكنات والرعاية المتخصصة، مع مراعاة العبء المفرط الذي تسببه الأمراض غير المعدية لكبار السن، وباعتبار شيخوخة السكان من العوامل المساهمة في استفحال الأمراض غير المعدية وانتشارها؛

٣٠ - تكثيف الجهود لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التطبيب عن بعد واستخدام التقنيات الصحية المتنقلة وغير ذلك من الحلول المبتكرة، بوسائل منها تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسريع الإجراءات الطموحة الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

---

(٦) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2302, No. 41032.

٣١ - زيادة الوعي العالمي والعمل والتعاون الدولي بشأن عوامل المخاطر البيئية، لمعالجة ارتفاع عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية التي تعزى إلى تعرض الناس لتلوث الهواء داخل البيوت وخارجها، مع التشديد على ما للتعاون المتعدد القطاعات من أهمية خاصة في التصدي لهذه المخاطر التي تهدد الصحة العامة؛

٣٢ - تعزيز المجتمعات الصحية عن طريق معالجة أثر المحددات البيئية المتعلقة بالأمراض غير المعدية، بما في ذلك تلوث الهواء والماء والتربة، والتعرض للمواد الكيميائية، وتغير المناخ، والظواهر الجوية القصوى، إضافة إلى أنماط تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتطويرها، بما في ذلك وسائل النقل المستدامة والسلامة الحضرية، لتشجيع النشاط البدني، والإدماج الاجتماعي، والتواصل؛

٣٣ - التشجيع على اعتماد نهج كلية للصحة والرفاه من خلال النشاط البدني المنتظم، بما في ذلك ممارسة الرياضة وأنشطة الترفيه واليوغا، للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وتشجيع أساليب الحياة الصحية، بما في ذلك من خلال التربية البدنية؛

٣٤ - تمكين الأفراد ليكونوا قادرين على اتخاذ خيارات مستنيرة من خلال توفير بيئة مواتية، والنهوض بالتربية الصحية من خلال التعليم، وتنفيذ حملات موجهة لجميع السكان ومحددة الأهداف عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتوعية الجمهور بمضار التدخين و/أو تعاطي التبغ والتدخين السلبي، والاستعمال الضار للكحول، والإفراط في استهلاك الدهون، وبخاصة الدهون المشبّعة والدهون المهدرجة، والسكريات والملح، وتشجيع استهلاك الفواكه والخضروات، وكذلك التشجيع على أنماط التغذية المستدامة الصحية والمتوازنة، والحد من السلوك الخامل؛

٣٥ - تعزيز النظم الصحية وإعادة توجيهها نحو تحقيق التغطية الصحية للجميع وتحسين النتائج الصحية، ونحو توفير خدمات من الرعاية الصحية الأولية والمتخصصة تكون عالية الجودة وغايتها الإنسان من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية وكشفها ومكافحتها هي وما يتصل بها من اضطرابات الصحة العقلية وحالات الصحة العقلية الأخرى، طوال حياة الفرد، بما في ذلك الحصول على اللازم والجيد من خدمات التشخيص والأدوية واللقاحات والتكنولوجيات المأمونة والميسورة التكلفة والفعالة، والرعاية الملطفة، وعلى معلومات سهلة الفهم وعالية الجودة ومراعية لظروف المريض عن استخدام ما ذُكر من خدمات وأدوية ولقاحات وتكنولوجيات، إضافة إلى نظم المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة والموارد البشرية الصحية الكافية والجيدة التدريب والتجهيز؛

٣٦ - التشجيع على زيادة فرص الحصول على الأدوية وأدوات التشخيص وغيرها من التكنولوجيات الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة والعالية الجودة، مع تأكيد أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)، بصيغته المعدلة، وأيضا تأكيد إعلان الدوحة لعام ٢٠٠١ بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة الذي يقر بأن حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن تُفسر وتُطبّق بما يدعم حق الدول الأعضاء في حماية الصحة العامة، وبخاصة حقها في تعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية، ومراعاة الحاجة إلى توفير الحوافز الملائمة لابتكار منتجات صحية جديدة؛

٣٧ - تنفيذ التدابير اللازمة لتحسين الصحة والسلامة العقلية، بما في ذلك من خلال تطوير الخدمات الشاملة والعلاج للمصابين بالاضطرابات العقلية وغيرها من حالات الصحة العقلية، وشملهم بالخطط الوطنية للتصدي للأمراض غير المعدية، ومعالجة العوامل الاجتماعية المحددة لحالاتهم، وتلبية احتياجاتهم الصحية الأخرى، في إطار الاحترام التام لحقوق الإنسان الواجبة لهم؛

٣٨ - تعزيز فرص الاستفادة بتكلفة ميسورة من التشخيص والفحص والعلاج والرعاية، إضافة إلى اللقاحات التي تقلل من خطر الإصابة بالسرطان، في إطار نهج شامل للوقاية من السرطان ومكافحته، بما في ذلك سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي؛

٣٩ - القيام، حسب الاقتضاء، بإدماج تدابير التصدي للأمراض غير المعدية والأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، لا سيما في البلدان التي توجد بها أعلى معدلات من تفشي هذه الأمراض، مع مراعاة أوجه الترابط القائمة بينها؛

٤٠ - النهوض بتصميم وتنفيذ السياسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنظم الصحية والخدمات والهياكل الأساسية الصحية المرنة لعلاج المصابين بالأمراض غير المعدية والوقاية من عوامل الخطر المرتبطة بها ومكافحة هذه العوامل في حالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك قبل الكوارث الطبيعية وأثناءها وبعدها، مع التركيز بوجه خاص على أشد البلدان تعرضا لآثار تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى؛

٤١ - مواصلة بذل كل الجهود اللازمة لاستقطاب اهتمام ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين مشاركة كاملة ونشطة ومسؤولة من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

٤٢ - تعزيز مشاركة المجتمع المدني مشاركة مؤثرة لتشجيع الحكومات على وضع خطط وطنية طموحة متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وللمساهمة في تنفيذ تلك الخطط، وإقامة شراكات وتحالفات متعددة أصحاب المصلحة لجمع المعارف وتبادلها، ولتقييم التقدم المحرز وتقديم الخدمات وإسماع أصوات المصابين بالأمراض غير المعدية والمتضررين منها والتوعية بحالتهم؛

٤٣ - التعاون مع القطاع الخاص، مع مراعاة الأولويات والأهداف الصحية الوطنية، لتمكين القطاع من المساهمة الهادفة والفعالة في تنفيذ الخطط الوطنية للتصدي للأمراض غير المعدية بهدف تحقيق الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمراض غير المعدية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإدارة حالات تضارب المصالح؛

٤٤ - دعوة القطاع الخاص إلى تعزيز التزامه وإسهامه في تنفيذ خطط الاستجابة الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وعلاجها لبلوغ الأهداف الصحية والإنمائية من خلال ما يلي:

(أ) تعزيز وتهيئة بيئات عمل آمنة وصحية، من خلال تنفيذ تدابير الصحة المهنية، بما في ذلك إقامة أماكن عمل خالية من التبغ، ومن خلال الأخذ بالممارسات الجيدة للشركات وبرامج الحفاظ على الصحة في أماكن العمل وخطط التأمين الصحي، حسب الاقتضاء؛

(ب) تشجيع الجهات الفاعلة الاقتصادية في مجال إنتاج الكحول والمتاجرة بها، حسب الاقتضاء، على المساهمة في الحد من التعاطي الضار للكحول في مجالات عملها الأساسية، مع مراعاة السياقات الدينية والثقافية الوطنية؛

(ج) اتخاذ خطوات ملموسة، عند الاقتضاء، من أجل القضاء على تسويق المنتجات الكحولية في صفوف القاصرين واستهدافهم بإعلاناتها التجارية وبيعها لهم؛

(د) دعم إنتاج وترويج المنتجات الغذائية الملائمة للأنماط الغذائية الصحية، وبذل مزيد من الجهود في تنويعها من أجل توفير خيارات صحية ومغذية، والحد من الإفراط في استعمال الملح والسكريات والدهون، ولا سيما الدهون المشبعة والدهون المهدرجة، وكذلك إتاحة المعلومات الكافية عن المحتوى من تلك العناصر الغذائية، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الدولية المعمول بها في وسم الأغذية؛

(هـ) الالتزام بمواصلة العمل على الحد من تعرض الأطفال لأعمال تسويق الأطعمة والمشروبات ذات المحتوى المرتفع من الدهون، وبخاصة الدهون المشبعة والدهون المهدرجة، والسكريات والملح، وكذا الحد من تأثير أعمال تسويق تلك المواد على الأطفال، بما يتفق والتشريعات الوطنية، عند الاقتضاء؛

(و) الإسهام في الجهود الرامية إلى زيادة تحسين فرص الحصول على الأدوية والتكنولوجيات الآمنة والفعالة والجيدة اللازمة للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وإلى جعل تلك الأدوية والتكنولوجيات أقل كلفة؛

٤٥ - إنشاء آليات وطنية شفافة للمساءلة، أو تعزيز القائم منها، للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، مع مراعاة آليات المساءلة القائمة على الصعيد العالمي والجهود التي تبذلها الحكومات في إعداد خطط الاستجابة الوطنية للتصدي للأمراض غير المعدية، وفي تنفيذ تلك الخطط ورصدها؛

٤٦ - الالتزام بحشد موارد كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها لخطط الاستجابة الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ولتعزيز الصحة والسلامة العقلية، من خلال القنوات الداخلية والثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومواصلة استكشاف الآليات المبتكرة للتمويل الطوعي وإقامة الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، للنهوض بالعمل على جميع المستويات؛

٤٧ - دعوة منظمة الصحة العالمية إلى مواصلة ممارسة دورها القيادي، باعتبارها السلطة الموجِّهة والمنسِّقة للعمل الصحي الدولي، من أجل الإسهام في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، عن طريق مواصلة المنظمة وتعزيزها عملها المعياري وعملها في مجال وضع المعايير وقدرتها على تصميم التعاون التقني والمساعدة والمشورة في مجال السياسات وعلى تقديم ذلك إلى الدول الأعضاء، فضلا عن قيام المنظمة بتعزيز التفاعل والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك من خلال آلية التنسيق العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

٤٨ - دعوة منظمة الصحة العالمية أيضا إلى مواصلة دعم ورصد الإجراءات العالمية المعززة الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من خلال تنسيق العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمصارف الإنمائية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، بما في ذلك من خلال بحث آليات جديدة للتمويل والتنفيذ والرصد والتقييم و/أو المساءلة؛

٤٩ - لتنفيذ هذه الإجراءات، نلتزم بأن نكون متحدين في العمل من أجل إيجاد عالم يسوده العدل والرخاء ويُتاح فيه للناس جميعا أن يمارسوا حقوقهم متكافئين في فرص التمتع بحياة صحية في عالم خال من العبء غير المحتوم، عبء الأمراض غير المعدية؛

٥٠ - نطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، بنهاية عام ٢٠٢٤، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان السياسي، لكي تنظر فيه الدول الأعضاء، في إطار التحضير لاجتماع رفيع المستوى بشأن استعراض شامل يجرى في عام ٢٠٢٥ للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وفي تعزيز الصحة والسلامة العقلية.

الجلسة العامة ١٨
١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨